ظاهرة التوهم في النحو العربي

د/علي خلف العروط

جامعة مؤتة

الأردن

التوهم من الظواهر اللغوية التي بنى عليها النحاة العرب القدماء بعض قواعدهم، وحملوا عليها مسائل متفرقة، وهو - أي التوهم - موضع خلط واضطراب عند النحاة، وقد تصدى له بالبحث غير واحد من القدماء والمحدثين إلاّ أن بحوثهم ظلت تدور في فلك واحد مرده إلى أن التوهم من الظواهر التي لا يمكن تجاهلها في اللغة. والتوهم أنواع : منه النحوي : كالنعت على التوهم والتوكيد على التوهم والعطف على التوهم. ومنه الصرفي : كتوهم حذف الحرف الزائد، وتوهم حذف الحرف الأصلي، وتوهم حذف التغيير، وتوهم زيادة الحرف الأصلي وتوهم أصالة الحرف المتحول، وتوهم أصالة الحرف الزائد. وهذا النوع الصرفي أشبعه الاستاذ محمد بهجة الأثري بحثاً في مقاله الموسوم بـ: «مزاعم بناء اللغة على التوهم» (١) .

وفي هذا البحث سأتناول النوع الأول من التوهم « وهو النحوي » وسأبين أن هذه الظاهرة طارئة على اللغة بعامة وعلى العربية بخاصة شارحاً معنى التوهم لغة واصطلاحاً ، شارحاً أنواعه الثلاثة داحضاً - بما امكنني البحث - ومفنداً أقوال النجاه فيه.

أمّا معنى التوهم في اللغة فهو مشتق من وهم، وتوهم الشيء: تخيله وتمثله كان في الوجود أم لمك يكن، ووهم : إذا غلط كما جاء في لسان

العرب (٢).

وفى الأصطلاح: يعنى بناء قاعدة على أمر متخيل متوهم.

أمّا الأنواع النحوية فيمكن حصرها بما يلى :

١- النعت على التوهم : وهو أن تتوهم كلمة على أنها صفة لكلمة أخرى وهى ليست كذلك. وهذا النوع نص عليه سيبويه فى الكتاب قائلاً : « ومما جرى نعتًا على غير وجه الكلام: هذا حجر ضبٍ خربٍ ، فالوجهُ الرفعُ ، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم وهو القياس ، لأن الخرب نعت للحجر والجحر رفع ، ولكن بعض العرب يجره، وليس بنعت للضب، ولكنه نعت للذى أضيف للضب ، فجروه لأنه نكرة ولأنه فى موضع يقع فيه نعت للضب »(٣).

وذكره السيوطى أيضاً بقوله :" إن الشئ يعطى حكم الشئ إذا جاوره كقول بعضهم: (هذا حجر ضبٍ خربٍ) بالجر. وقوله : (كبير أناس فى بجاد مزمل).

ومما يدل على رعايتهم جانب القرب والمجاورة أنهم قالوا: (هذا حجرُ ضبٍ خربٍ).

و (ماءُ شنٍ باردٍ) . فأتبعوا الأوصاف إعراب ماقبلها، وإن لم يكن المعنى عليه.. ألا ترى أن الضب لا يوصف بالخراب، والشن لا يوصف بالبرودة، وإنما هما من وصف الجحر والماء»(٤).

ويعترف النحويان السابقان بعدم صحة هذا النوع من المتوهم من التقعيد حيث يقول سيبويه فى موضع آخر: قال الخليل رحمه الله : يقولون (هذان جحرا ضب خربان) من قبل أن الضب واحد والحجر حجران. وإنما يخلطون إذا كان الآخر بعدة الأول وكان مذكراً مثله أو مؤنثاً (٥). والسيوطى فى القول

السابق يقول بعدم صحته حينما قال: « وإن لم يكن المعنى عليه » .

بعد هذه الأقوال يتبين لنا - بما لا يدع مجالاً للشك - أن النعت على التوهم باطل ولا يمكن للغة أن تقبله ولا يمكن للغة أن تبنى قواعدها على خطأ أو توهم.

وهذا النوع من التوهم يشيع بيننا هذه الأيام فى بابين هما : تابع جمع المؤنث السالم المفردُ ، وتابع الممنوع من الصرف . ويمكن توضيحها بما يلى :

١- إن طائراتٍ أمريكيةٍ حلقت فى سماء المنطقة.

٢- مررت بمساجدَ كثيرةً.

ففى المثال الأول جر صفة الطائرات وهى منصوبة توهماً أن طائرات مجرورة وصفة المجرور مجرور مثله. وفى المثال الثانى نصب(كثيرة) ظناً منه أن المساجد منصوبة وصفتها يجب أن تكون منصوبة. وهذان المثالان ليسا ببعيدين عن المثالين اليتيمين اللذين ذكرهما سيبويه والسيوطى ، فهل نقبل ولا تقبل من قائل المثالين السابقين فى لغتنا المعاصرة ؟ فإن قبلناهما فيجب أن نقبل ما ذكره سيبويه والسيوطى، فإن قبلناهما فيجب أن نقبل الاستخدام الحديث الذى ذكرت فى المثالين. وإنى لعلى يقين تام بعدم قبولهما وعليه يكون ماذكره النحاة الأقدمون خطأ ويجب أن يستبعد من لغتنا ويعد من باب الخطأ لاغير، وقد نص على ذلك غير عالم من العرب فى مجاله. فهذا ابن فارس اللغوى يقول : « وهذا كثير(أى الخطأ) وليس الغرض إثباته لكثرته وشهرته ولكن الغرض الإبانة عن أن الشعراء يخطئون كما يخطئ الناس ويغلطون كما يغلطون، وكل الذى ذكره النحويون فى إجازة ذلك والاحتجاج له جنس من التكلف(٦).

وبناء على ما مرّ فإن النعت على التوهم – رغم قلة الأمثلة المستعملة للاحتجاج به أو عليه أو له فهى لا تزيد على ماذكره السيوطى – من مزاعم النحاة التى لا تستند إلى حجة قوية أضف إلى ذلك أن اللغة العربية مبرأة من هذا منزهة عن أن تلجأ إلى مثل ذلك لأن وظيفة اللغة الوضوح لا الغموض والصحة لا التوهم والوهم. وهذا الأمر يخالف طبيعة اللغة، لأن اللغة وسيلة إفهام وتواصل لا وسيلة تعمية وقطع. ولو ذهبنا إلى أبعد من هذا وحاولنا امتحان قول سيبويه والسيوطى السابقين لوجدنا أن فيهما شيئا ذا دلالة واضحة على عدم مشروعية مثل هذا الاستعمال. فسيبوية يقول: (ومماجرى نعتاً على غير وجه الكلام). والسيوطى يقول : (وإن لم يكن المعنى عليه). فهذان برهانان على أن هذا النوع جرى على غير وجه الكلام وهو فى حكم الخطأ ودائرته.

٢– التوكيد على التوهم : ذكره غير نحوى ، فالسيوطى ينقل عن سيبويه قوله :« والرفع حكى سيبويه (إنهم أجمعون ذاهبون) و(إنك وزيد ذاهبان) على توهم أنه قال هم» (٧) وفى قول السيوطى السابق خلط بين بابين : الأول : باب التوكيد والآخر: باب العطف على اسم إن قبل مجئ الخبر. وهذا النوع نستطيع القول فيه : إنه من باب ما يجرى على الموضع أو المحل لا على اللفظ الذى قبله. وقد أفرد له سيبويه سماه « باب ما يجرى على الموضع» (٨). والانبارى فى كتابه الانصاف عالج هذا النوع من الخلاف وأفرد له مسألة مستقلة سماها« العطف على اسم إن قبل مجئ الخبر» فهى ليست من باب التوهم وإنما هى من باب الحمل على الموضع أو المحل وهذا باب واسع فى العربية لا يدخل تحت دائرة الوهم والتوهم. يقول الابنارى : « ذهب الكوفيون

إلى أنه يجوز العطف على موضع إن قيل تمام الخبر. واختلفوا بعد ذلك ... وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر على كل حال»(٩).

من هنا يتبين لنا أن من يرى أن هذا النوع من باب التوهم واهم، ويمكن لنا إثباته فى كثير من أبواب النحو؛ نكتفى بذكر تابع المنادى المبنى والمعطوف على خبر ليس المقترن بالباء كما فى المثالين التاليين على التوالى :

١- يازيدُ الظريف أو الظريفَ.

٢- ليس زيدٌ بجبانٍ ولا بخيلاً (أو بخيل) .

وهناك باب ثالث هو : باب نعت اسم لا النافية للجنس كقولنا :

لا رجلَ بخيلاً محبوبٌ . أو (بخيلٌ) .

ففى مثال تابع المنادى يجوز الرفع على اللفظ الظاهر ويجوز النصب على الموضع أو المحل، وفى المثال الثانى المعطوف على خبر ليس المسبوق بالباء يجوز نصب (بخيلاً) حملاً على الموضع وهو خبر ليس المنصوب، وفى المثال الثالث يجوز نصب (بخيلاً) على أنه وصف لمحل اسم لا أو على لا واسمها ،ومحلهما الرفع على الابتداء.

من هنا يتبين لنا أن هذا الباب لا يمت للتوهم بصلة البتة. وهذا كله كان مبعث خلط وإضطراب لدى النجاة بين العطف على التوهم والحمل على المعنى أو الموضع أو المحل كما سنرى فيما بعد. وعليه فهذا ليس من باب التوهم .

٣- العطف على التوهم: وهو عطف قائم على التخيل والظن، فهو يبيح للمتكلم الخروج بالكلام فى إعرابه على غير وجه الذى يقتضيه، توهماً لوجود عامل متوهم(١٠).

أو يتم فيه عطف كلمة على أخرى مع مخالفة المعطوف عليه فى العلامة الاعرابية على توهم دخول عامل على المعطوف عليه يقتضى العلامة الاعرابية للمعطوف (١١).

وقد اشترط النحاة لجواز هذا النوع من العطف صحة دخول العامل المتوهم، واشترطوا لحسنه كثرة دخول العامل هناك (١٢).

ويقع هذا النوع من العطف المتوهم فى أنواع الأعراب المختلفة كالجر كقول زهير بن أبى سلمى :

بدا لى أنى لست مدرك ما مضى ∴ ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً

والنصب فى قوله تعالى : (كما قاله الزمخشرى).

« فبشرناه باسحاق ومن وراء اسحاق يعقوبَ »

وقوله تعالى : « ودّوا لو تدهن فيدهنون» على معنى أن تدهن.

والجزم (قاله الخليل وسبويه) فى قوله تعالى : « لولا أخرتنى إلى أجل قريب فاصدق وأكن من الصالحين». وذكر الفارسى منه قوله تعالى : « إنه مَنّ يتق ويَصبِرْ» جزماً على معنى تشبيه مدخول الفاء بجواب الشرط (١٣).

وقد خلط النحاة بين مصطلحى العطف على التوهم والعطف على المعنى أو العطف على الموضع دون تحديد واضح ودقيق للمصطلحين ، وهذا الأمر ساهم إلى حد كبير فى شيوع مصطلح العطف على التوهم عند النحاة وحملوا عليه كثيراً من مسائل الصرف والنحو .

ويمكن للعارف أن يميز بين المصطلحين بالأمور التالية :

١- إن العطف على التوهم ليس فيه تكرار للعامل، والمعطوف عليه فيه اسم أو لفظ مقدر توهماً، بينما يكون المعطوف عليه فى العطف على المعنى أو

الموضوع هو الأصل القياسى المفترض، وبهذا يكون العطف على الموضوع أو المحل نقيض العطف على اللفظ، والعطف على التوهم بهذه الصورة يكون وجهاً من وجوه العطف على اللفظ دون تقدير العامل المتوهم .

٢- فرق بينهما أبو حيان النحوى بقوله : إن العامل فى العطف على الموضع موجود دون مؤثره، والعامل فى العطف على التوهم مفقود وأثره موجود (١٤). وهذا القول نقله الصبان فى حاشيته قائلاً : إن العامل فى العطف على الموضع موجود إلا إن أثره فى المعطوف والعامل فى العطف على التوهم مفقود وأثره فى المنصرف موجود (١٥)، وبالرغم من هذه الفروق بينهما إلا أننا نجد مواضع الخلط بينهما فيما نقله سيبويه حين ذكر بيت الأعشى :

إن تركبوا فركوب الخيل عادتنا ∴ أو تنزلون فإنَّا معشر نُزول

فقد عدّ هذا البيت من باب التوهم قائلا : فرفع تنزلون على توهم عطفها على المصدر المؤول فى (إن تركبوا)؛ لأن ذلك عنده لا ينقض المعنى، فصار بمنزلة قولك : ولا سابقٍ شيئًا (١٦).

والقول نفسه ذكره سيبويه فى بيتى كعب بن جعيل الثعلبى :

أعنىّ بخوّار العنان مخـــــاله ∴ إذا راح يزرى بالمدجج أمـروا

وأبيض مصقول السطام مهندا ∴ ذا خلق من نسيج داود مسردا

وغير ذلك من المواضع مما يطول شرحه (١٧).

أمّا العطف على التوهم موضوع الدراسة ، فهو باب متوهم كاسمه. وكما اثبتنا خطأ مزاعم النحاة فى النعت على التوهم والتوكيد على التوهم فأننا ماضون لاثبات أن العطف على التوهم كذلك متوهم لا وجود له .

وما هو إلاّ من خلق النحاة. وآثباتنا يقوم على زاويتين:

الأولى : حصر الشواهد القرآنية والشعرية التى حملت على هذا النوع من العطف.

الثانية : عرض هذه الشواهد بنوعيها على ما وضعه النحويون من أصول وقواعدَ لتبيان مدى مطابقتها أو ثباتها أمام هذه الأصول والقواعد، أو مخالفتها وبعدها عن هذه الأصول.

وقبل أن نتعرض لهذه الشواهد لابد من ذكر بعض الأصول والقواعد المرعية عند النحويين لنتطلق منها لاثبات ما نحن بصده فى هذا البحث وهى :

١- الأصل فى حروف الجر أن لا تضمر ولا تعمل مع الحذف إلاّ بعوض وأجمع على ذلك الكوفيون والبصريون (١٨).

٢- الشاذ فى القياس والاستعمال لا يسوغ ولا يرد عليه غيره ولا يقاس عليه(١٩).

٣- الحمل على اللفظ أولى من الحمل على المعنى (٢٠).

٤- الحمل على الظاهر أولى من التغيير وأقوى (٢١).

٥ - إذا جاز أن يحمل البيت على وجه سائغ فى العربية فقد سقط الاحتجاج به(٢٢).

٦- العطف على التوهم لا ينقاس. ولا يحمل عليه القرآن ما وجدت مندوحة عنه (٢٣).

٧ - لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله (٢٤).

٨ - من الممتنع فى العطف عطف المرفوع على المنصوب والمجرور والمنصوب على المرفوع والمجرور، والمجرور على المرفوع والمنصوب (٢٥).

وإليك – أخى القارئ – الشواهد القرآنية والشعرية لنتعرف على مدى مطابقتها أو مخالفتها لهذه الأصول التى ذكرنا.

الشاهد القرآنى:

إن المتتبع لمظان النحو والتفسير لواجد عددا من الآيات التى حملت على العطف على التوهم، إلا أن النحاة والمفسرين لم يعدوا ذلك من التوهم بل عدوه من العطف على المعنى تشريفا وتكريماً لكتاب الله فى أن يكون فيه وهم أو خطأ. وقد نصّ أبو حيان على ذلك قائلاً : انه لا ينقاس ولا يحمل عليه شئ من القرآن(٢٦).

ومن تلك الآيات التى حملت على التوهم :

١– الآية العاشرة من سورة (المنافقون) ﴿ لَوْلا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ ﴾. فقد نص سيبويه على أن الخليل ذهب إلى أن (أكن) بالجزم عطف على توهم جزمْ أصدقْ، واكتفى سيبويه بنقل رأى الخليل فيها دون تعليق (٢٧). ووافق رأى الخليل العكبرى (٢٨) والزركشى الذى يقول : التحقيق قول سيبويه وهو توهم الغاء ولم ينطق بها (٢٩).

وقد حمل النحاة هذه الآية على العطف على الموضع لا العطف على التوهم ومنهم الانبارى والزمخشرى وابن عطية وأبو على الفارسى وأبو حيان مقدرين الآية على النحو التالى : إن أخرتنى أصدق وأكن. وعدها كذلك المبرد والبغدادى (٣٠).

والذى ذهب إليه النحاة السابقون مذهب فيه تغليب للظاهر ومراعاة للقياس.

وقد وقعت على قراءة لأبى عمرو بن العلاء لهذه الآية انفرد بها عن بقية

القراء السبعة حيث قرأها (وأكونَ) بالنصب وإثبات الواو (٣١) وعلى مذهب أبى عمرو والنحاة السابقين لا نرى فيها توهماً ولا تمت لهذا الباب بصلة، فلماذا يذهب بعض النحاة إلى بناء قواعدهم على أوهام مزعومة ولديهم مثل هذه القراءات والآراء السديده البعيدة عن التأويل والتقدير. وكما ذكرنا فى الأصول التى اعتمدوها أن بناء اللغة على الظاهر أولى من التقدير .

٢- قوله تعالى : ﴿ ومن وراءِ إسْحاقَ يعْقُوبَ ﴾ (الآية ٧١ من سورة هود) يقول الزمخشرى : كأنه قيل : ووهبنا لها إسحق ومن وراء إسحق يعقوب، على طريق : ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب. أى بالعطف على التوهم (٣٢). وذهب العكبرى إلى أن قراءة يعقوب بالفتح فيها وجهان : الأول : أن الفتحة للنصب، ولذلك وجهان أيضاً أحدهما : أنه معطوف على موضع (باسحق) والثانى : أنه منصوب بفعل محذوف؛ أى ووهبنا لها من وراء اسحق يعقوب.

والوجه الثانى : أن الفتحة علامة جر. وهو معطوف على لفظ (إسحق) أى بشرناها(بإسحق ويعقوب) وفى العطف ضعف بسبب الفصل »(٣٣).

وذهب أبو حيان إلى أن الأظهر أن ينصب يعقوب بفعل مضمر دل عليه قوله فبشرناها ؛ لأنّ البشارة فيها معنى الهبة ، ونصّ على أن ذلك مذهب أبى علىّ الفارسى، ونفى العطف على الموضوع أو التوهم فيها. ولا يجوز الفصل بالظرف أو الجار والمجرور بين العطف ومعطوفه المجرور(٣٤) وإلى مثل هذا ذهب ابن جنى(٣٥).

من خلال الاراء السابقة المتنوعة نرى أن الزمخشرى هو الذى ذهب إلى العطف على التوهم والآخرون ذهبوا إلى أن الأمر مختلف فالنصب عندهم إما

على الموضع أو بتقدير فعل. والرأيان أقرب الى طبيعة اللغة من عدّها من باب التوهم، أضف إلى ذلك أن الحمل على الظاهر أولى من المقدر حسب ماذكرنا من أصول نحوية.

٣- قوله تعالى : ﴿ لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ ﴾ (الآية ٣٦ من سورة غافر). قرأ حفص بالنصب (فأطلعَ) على الجواب لعل : لأنها غير واجبة كالأمر والنهي، وقرأ الباقون بالرفع عطفاً على اللفظ (٣٦) وذهب الزركشي إلى أن النصب من باب العطف على التوهم؛ لأن المعنى لعلي أن أبلغ ، لأن خبر لعل يقترن بأن كثيرا(٣٧). والمذهبُ الأول أولى لأنه حمل على الظاهر.

هذه الآيات التي قدمنا مما حمل على التوهم عند بعض النحويين وهم قلة إذا ما قيسوا بالكثرة الذين يرون غير ما رأوا، ورأينا أن هذه الآيات يمكن حملها على غير ما حمل بعضهم وبذلك تكون مما لا يحتج به عملاً بأصول النحويين حين قالوا : الحمل على الظاهر أولى من التقدير أو الحمل على المعنى كما بينا سابقا في الأصول والقواعد النحوية، أضف إلى ذلك أن النحاة نصوا على أن ما وجد له وجه مستساغ في العربية أولى من غير المستساغ وبخاصة أنهم تحفظوا على عطف التوهم كما أشرنا آنفاً لعدم قياسيته.

وخلاصة القول أن العطف على التوهم في هذه الآيات متوهم واللغة لا تقر مثل هذا التوهم ولا يمكنّ لقاعدة أن تعمم لمثال أو مثالين ويتناسى عشرات الأمثلة والشواهد التي تدحض هذه القاعدة وتبطلها .

الشاهد الشعرى :

سأعرض أهم الشواهد التى وصلت إليها يدى فى مظان النحو وسأناقشها فى ضوء الأصول التى وضعناها:

١- مما حمل على التوهم قول زهير بن أبى سلمى الأنصارى :

بدا لى أنى لست مدرك ما مضى ∴ ولا سابق شيئا إذا كان جائيا (٣٨).

(فسابق) معطوفة على (مدرك) عطف توهم دخول الباء فى خبر ليس وهو (مدرك)(٣٩). وإذا ما لجأنا إلى القول القائل : إن البيت الذى له أكثر من رواية لا حجة فيه ولا شاهد كما أسلفنا فى ذكر الأصول ، فنجد أن الرواية الثانية لهذا البيت فى ديوان زهير هى : « ولا سابقى شيئا(٤٠)» وهى رواية نصَّ عليها ثعلب(٤١). أضف إلى هذا كله أن سيبويه فى الكتاب أورد له رواية أخرى على النحو التالى (٤٢):

بدا لى ..... ∴ ولا سابقاً شيئا إذا كان جائيا

وهذا يعنى أن الاستشهاد بالبيت قد سقط حسب الأصول التى ذكرنا آنفاً.

فرواية الديوان ورواية ثعلب ورواية الكتاب الثانية لا شاهد فيها على ما يسمى بالتوهم . فلم لا نتساءل هنا عن إصرار النحاة على الرواية التى تذهب إلى التوهم . هذا الإصرار مرده إلى التمسك بالتأويل والخلاف اللذين يبعدان اللغة عما وضعت له أصلاً .

٢- ومما حمل أيضاً على التوهم فى كتب النحاة قول الأحوص :

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ∴ ولا ناعب إلا يبين غرابها

حيث جر (ناعب) لتوهم جر خبر ليس (مصلحين) (٤٣).

وما قيل فى بيت زهير يمكن أن يقال هنا حيث أن سيبويه أورد البيت برواية النصب (ناعبًا) (٤٤)والمبرد لم يجز فى البيت إلاّ النصب لأن حروف الجر لا تضمر ويبقى عملها ووافقه على ذلك البغدادى (٤٥). وهذا يدل دلالة واضحة أن البيت بهذه الرواية لا شاهد فيه ولا داعى لبناء قاعدة على توهم مزعوم.

٣- ومما حمل على ذلك أيضا قول الأعشى :

إن تركبوا فركوب الخيل عادتنا ∴ أو تنزلون فإنا معشر نُزَلُ

فقد ذهب الخليل إلى أن (تزلون) معطوف على معنى (إن تركبوا) أى عطف على التوهم. وقال : إن ذلك محمول على قولهم، (ولا سابق شيئا)،

وذهب يونس إلى أنه مرفوع بالابتداء على القطع أى :أو« أنتم تنزلون » أو على معنى بل، ووافقه فى ذلك سيبويه وقال فى رأى الخليل : والاشراك على هذا التوهم بعيد كبعد« ولا سباق شيئا » (٤٦).

وقد روى البيت فى ديوان الأعشى على النحو التالى (٤٧):

قالوا الركوب فقلت تلك عادتنا ∴ أو تنزلون فإنا معشر نُزَّلُ

وعليه فلا شاهد للتوهم فيه .

٤ – ومما حمل كذلك على التوهم قول ابن الدمينة(٤٨) .

أحقاً عباد الله ان لست صادراً ∴ ولا وارداً إلاّ علـــى رقيب

ولا سالك وحدى ولا فى جماعة ∴ من الناس إلاّ قيل إنه مريبُ

بعطف (سالكً) على توهم دخول البناء على خبر ليس (صادراً ووارداً) والصحيح أن الرواية فى ديوان ابن الدمينة بنصب أخبار ليس المعطوفة (٤٩). ولم يرد جر على التوهم.

هذه بعض الشواهد التى حملها النحاة على التوهم بينا ما منها من روايات تبعد حملها على هذا النحو. أضف إلى ذلك أن التوهم نفسه لم يعتدوا به وردوا ما حمل عليه من شواهد،

فسيبويه (إمام النحويين) يقول عنه : « واعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون : إنهم أجمعون ذاهبون وإنك وزيد ذاهبان» (٥٠).

وهذا البغدادى يضعف جر (ولا ناعب) فى البيت سالف الذكر ناسباً ذلك إلى سيبوية قائلاً: إنه بعيد عن اللغة إلاّ أنه ذكره لوروده سماعاً عن العرب (٥١).

والأنبارى فى الإنصاف يقول : إن العطف على التوهم وما حمل عليه من مسائل وشواهد لا يلتفت إليه، ولا يقاس عليه ولا يحتج به لقلته فى الاستعمال وبعده عن القياس»(٥٢).

وأبو حيان لم يذهب بعيداً عن هذا القول حين قال العطف على التوهم لا ينقاس فلا يحمل عليه القرآن ما وجدت مندوحة عنه»(٥٣).

وخلاصة القول إن التوهم ومما حمل عليه من مسائل يعد دخيلاً على لغتنا العربية، وهى (أى اللغة العربية) مبرأة من التوهم أو بناء قواعدها على مزاعم متوهمة تحتاج إلى الدليل وينقضها البرهان وتعوزها الحجة.

واخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

مراجع البحث :

(١) مزاعم بناء اللغة على التوهم. محمد بهجة الأتربى ، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق العدد ٥ سنة ١٩٧٦ وقد اثبت الباحث أن اللغة العربية مبرأة من هذا الزعم.

(٢) لسان العرب : مادة وهم .

(٣) الكتاب ، سيبوية ، ٤٣٦/١.

(٤) الأشباه والنظائر فى النحو - السيوطى ١٥٠/١-١٥١ .

(٥) الكتاب - سيبويه ٤٣٧/١.

(٦) ذم الخطأ فى الشعر - ابن فارس - تحقيق رمضان عبد التواب ص ١٧ وما بعدها.

(٧) همع الهوامع - السيوطى ١٤١/٢ عن الكتاب ١٥٥/٢

(٨) الكتاب ٦٦/١.

(٩) الإنصاف فى مسائل الخلاف - الأنبارى ١٨٥/١.

(١٠)معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، محمد اللبدى ص ٢٤٦.

(١١) معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض ، د. محمد عبادة ص ٢١٢

(١٢) الأشباه والنظائر - السيوطى ٩٥/٢ ومغنى اللبيب ابن هشام ٤٧٦/٢، همع الهوامع - السيوطى ١٤١/٢.

(١٣) للمزيد : انظر همع الهوامع ١٤١/٢.

(١٤) البحر المحيط ، أبو حيان ٢٧٥/٨.

(١٥) حاشية الصبان ٦٧/٣.

(١٦) الكتاب لسيبوية ٥١/٣.

(١٧) المصدر السابق ٣٠٦/١ .

(١٨) الكتاب ٩٤/١، المقتضب للمبرد ٣٣٦/٢.

(١٩) الإنصاف للأنبارى ٣٩٦/١.

(٢٠) المزهر للسيوطى ٢٢٩/١.

(٢١) الخصائص ٣/٣١٧.

(٢٢) السابق ١/٢٥٢ والإنصاف ٢/٧٩٦.

(٢٣) الانصاف ١/٦٠.

(٢٤) البحر المحيط /٥١٥ .

(٢٥) الاقتراح ٧١ والمزهر ١/١٤١.

(٢٦) كشف المشكل فى النحو للحيدرة ص ٦٤٣.

(٢٧) البحر المحيط ٢/٥٥١.

(٢٨) الكتاب ١/١٠٠.

(٢٩) التبيان فى إعراب القرآن ٢/١٢٢٥.

(٣٠) البرهان فى علوم القرآن ٤/١١٢.

(٣١) انظر الانصاف ١/٣٣١ وتفسير البحر المحيط ٨/٢٧٥ والمقتضب للمبرد ٢/٣٣٩ وخزانة الأدب ٩/١٠٢.

(٣٢) السبعة فى القراءات لابن مجاهد ص ٧٣٧.

(٣٣) الكشاف : الزمخشرى ٢/٢٢٥.

(٣٤) التبيان فى إعراب القرآن ٢/٧٠٧.

(٣٥) البحر المحيط ٥/٢٤٢.

(٣٦) الخصائص ٢/٣٩٧.

(٣٧) الكشف عن وجوه القراءات ٢/٢٢٤.

(٣٨) البرهان فى علوم القرآن ٤/١١٣.

(٣٩) الكتاب ١/١٠٠.

(٤٠) الأصول فى النحو ١/٣٥٢ والإنصاف ١/١٩٤.

(٤١) شرح ديوان زهير ص ٢٠٨.

(٤٢) شرح شواهد المغنى ٢٨٢/١.

(٤٣) الكتاب ١٦٥/١.

(٤٤) الانصاف ١٩٢/١.

(٤٥) الكتاب ١٦٥/١ .

(٤٦) خزانة الأدب ١٥٨/٤-١٥٩.

(٤٧) الكتاب ١٠٠/٣.

(٤٨) ديوان الأعشى ١٥٤ جزء ٢٤ شرح الأشمونى ٣٠٢/٢.

(٤٩) ديوان ابن الدمينة ١٠٣.

(٥٠) الكتاب ١٥٥/٢.

(٥١) خزانة الأدب ١٥٩/٤.

(٥٢) الإنصاف ١٩٤/١.

(٥٣) البحر المحيط ٥١٥/٢.